الأمم المتحدة

A/55/185

الجمعية العامة

Distr.: General
26 July 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: زيادة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة: التدابير المتخذة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية

تقرير الأمين العام**

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٥	٢
ثانيا -	تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٦-٥٤	٢
	ألف - على المستوى الدولي	٦-٤٩	٢
	باء - المستوى الإقليمي	٥٠-٥٢	١٢
	جيم - المستوى الوطني	٥٣-٥٤	١٣
ثالثا -	تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة	٥٥-٦١	١٤
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٦٢-٦٤	١٥

* A/55/150.

** التأخير ناتج عن تأخر وصول المدخلات وعن الحاجة إلى إتمام المشاورات مع مختلف الوكالات.

300800 300800 00-55773 (A)
0055773

أولا – مقدمة

١ – اعتمدت الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والخمسين، القرار ٥٤/٢٢٤، المعنون ''تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''، والذي قامت من خلاله بجملة أمور منها (أ) طلبت إلى الحكومات واللجان والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية أن تساند الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية مع مراعاة المجالات المحددة في وثيقة الاستعراض على أنها تتطلب إجراءات على سبيل الأولوية، وحثتها على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ (ب) حثت جميع المنظمات ذات الصلة على الانتهاء، على وجه التفضيل قبل نهاية عام ٢٠٠٠، من عملها المتعلق بإعداد مؤشر للضعف، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يساعد على تحديد مدى ضعف تلك الدول والتحديات التي تواجه تنميتها المستدامة، لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في الوقت المناسب؛ (ج) طلبت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يراعي في عمله، من الناحية الفنية، الإعلان ووثيقة الاستعراض التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال دورتها الاستثنائية الثانية والعشرين، لدى تحضيره لدورته العاشرة.

٢ – وفي نفس القرار، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين، تحت البند المعنون ''البيئة والتنمية المستدامة''، بندا فرعيا معنونا ''زيادة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية''؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم لها في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار.

٣ – اعتمدت الجمعية العامة أيضا، في دورتها الرابعة والخمسين، القرار ٥٤/٢٢٥، المعنون ''تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة'' طلبت فيه، ضمن جملة أمور، إلى الحكومات والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ولا سيما الوكالات ذات الصلة أن تدعم بنشاط الجهود المبذولة لزيادة تطوير وتنفيذ نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة. ويعني هذا النهج أن تُدرج العناصر البيئية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية في عملية التخطيط والإدارة بتوجيه اهتمام خاص بالنواحي البيئية ونواحي سلامة الشحن بالسفن ورصد التلوث وتقييمه ومراقبة التلوث من موارد برية وتطوير منهجيات مشتركة لإدارة ساحلية متكاملة، والمحافظة على التنوع البيولوجي واستغلال مصائد الأسماك والموارد البحرية الأخرى واستغلال الموارد غير الحية، وتبادل المعلومات والبيانات والتعاون والتنسيق الأمني الدولي والإقليمي. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يقدم لها تقريرا في دورتها الخامسة والخمسين تحت بند فرعي لبند ''البيئة والتنمية المستدامة'' عن تنفيذ القرار ٥٤/٢٢٥ مع أخذ الآراء التي أعربت عنها المنظمات الإقليمية ذات الصلة في الاعتبار.

٤ – وخلال إعداد هذا التقرير، تم الاتصال بأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها، بما في ذلك اللجان الإقليمية المعنية، بغرض تقديم تقارير مستكملة عن الأنشطة التي تم القيام بها استجابة للقرارين. وقد رد عدد من المنظمات بإتاحة تقارير موجزة عن الأنشطة المنجزة منذ ١٩٩٩؛ وكانت ردودها المصدر الوحيد للمعلومات عن أنشطتها خلال تلك الفترة.

٥ – ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات عن الأنشطة التي تم القيام بها على المستوى الإقليمي من قبل الهيئات

الإقليمية المشتركة بين الحكومات غير التابعة للأمم المتحدة ومن قبل عدد من الحكومات على المستوى الوطني.

ثانيا – تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

ألف – على المستوى الدولي

١ – تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر

٦ – لقد ساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة شُعبة التنمية المستدامة مساهمة فعالة في تخطيط وتنظيم مجموعة من حلقات العمل معنية بتغير المناخ. وستنظم أولى هذه الحلقات في ساموا خلال شهري تموز/يوليه – آب/أغسطس ٢٠٠٠.

٧ – ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤشرا لمدى التأثر المقارن بتغير المناخ وذلك لتطبيقه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية كما وضع استراتيجيات للتأقلم مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق جنوب المحيط الهادئ وغرب المحيط الهندي والبحر الكاريبي. وفي شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ سيُنظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، مؤتمرا دوليا يُعنى بالمناخ والصحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في ساموا.

٨ – ويشمل برنامج المساعدة المتعلق بتغير المناخ في جزر المحيط الهادئ التابع لمرفق البيئة العالمية جزر كوك وميكرونيزيا وفيجي وكيريباتي وجزر مارشال وناورو وجزر سليمان وتوفالو وفانواتو وساموا. وستكون هذه البلدان قادرة، بمشاركتها في التدريب وتعزيز المؤسسات وتخطيط الأنشطة، على تحديد خياراتها المتصلة بالتأقلم مع تغيرات المناخ. ويقوم مرفق البيئة العالمية من خلال برنامجه ''التخطيط للتكيف مع تغير المناخ العالمي''، بمساعدة مجموعة من الدول الجزرية الصغيرة في البحر الكاريبي على وضع استراتيجيات لمكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ العالمي. والدول المشاركة هي أنتيغوا وبربودا، وجزر البهاما، وبربادوس، ودومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وترينيداد وتوباغو. ويسعى المشروع إلى تحديد سُبل فعالة من حيث التكلفة للتأقلم مع تغير المناخ، وذلك، في جملة أنشطة تمكينية أخرى.

٢ – الكوارث الطبيعية والبيئية

٩ – أبلغ عن اتخاذ عديد من الإجراءات في هذا المجال ذي الأولوية خلال السنة الماضية. فقد أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مبادرة تدوم ثلاث سنوات للحد من الأخطار في حوض البحر الكاريبي. وسوف تعزز المبادرة القدرات على إدارة خطر الكوارث والحد منها وعلى الانتعاش المستدام في فترة ما بعد الكوارث، مع تركيز خاص على المجموعات الاجتماعية الأكثر ضعفا.

١٠ – وفي المحيط الهادئ، حاولت المنظمة البحرية الدولية الربط بين برنامجها للتعاون التقني والبرامج الإقليمية التي وضعتها أمانة جماعة المحيط الهادئ وبرنامج منع تلوث المحيط الهادئ الذي وضعه برنامج البيئة الإقليمي في جنوب المحيط الهادئ. ونتيجة للجهود المشتركة، وضعت المنظمة البحرية الدولية ثلاثة مشاريع إقليمية مشتركة مع بلدان جنوب المحيط الهادئ تتصل بالسلامة البحرية وثلاثة مشاريع إقليمية مع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ لمنع ومراقبة التلوث البحري الصادر عن البواخر. كما بدأت المنظمة البحرية مشروعا لتطوير أنظمة السلامة العامة وخطوط الحمولة بالنسبة للسفن التي لا تفي بشروط الحجم الواردة في الاتفاقية الدولية لخطوط الحمولة. وسوف تستخدم الدول

الجزرية الصغيرة النامية الأنظمة كنموذج نوعي يتم دمجه في تشريعاتها الوطنية.

١١ - وتم وضع مشروعين آخرين تابعين للمنظمة البحرية الدولية يتصلان بالمساعدة في حالة الكوارث البيئية. وأطلق المشروع الأول بغية تدريب الأفراد على عمليات إدارة ومعالجة الانسكاب النفطي. وأدى هذا المشروع إلى تكوين لجان وطنية معنية بالتلوث البحري بمساعدة القطاعين الخاص والعام. وأنشئ المشروع الثاني بهدف المساعدة على وضع تشريعات وطنية معنية بمراقبة التلوث وعلى إعداد خطط وطنية وإقليمية تحسبا لحدوث تلوث. وتم الانتهاء من إعداد تشريع إقليمي نموذجي وتوزيعه على جميع أعضاء برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ وتقديمه في عدة حلقات عمل بحرية و/أو قانونية إقليمية. وشرعت بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية في إعداد مشاريع قوانينها الوطنية المعنية بالتلوث البحري على أساس التشريع النموذجي، وقد قام أحد البلدان بسن التشريع.

١٢ - وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بأنها واصلت عملها في هذا الميدان عبر برنامجين مشتركين بين الأقاليم: النظام الدولي للإنذار المبكر بحدوث الأمواج المدية، (تسونامي) والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية.

٣ إدارة النفايات

١٣ - نفذت المنظمة البحرية الدولية مشروعا لتعزيز وبناء القدرات في منطقة المحيط الهادئ في مجال القانون والإدارة البيئيين فيما يتصل بالتخلص من النفايات. وقد تم تنظيم حلقة عمل سنة ١٩٩٩ وتنكب البلدان حاليا على الإعداد لاستعراض للوضع الحالي لمرافق موانئ الاستقبال في الإقليم وعلى وضع خطط لإدارة النفايات بالموانئ.

١٤ - وساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عبر مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات، وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والكمنولث، الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواجهة التحديات واغتنام الفرص لوضع واعتماد استراتيجيات متكاملة لإدارة النفايات. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع لجنة المحيط الهندي في موريشيوس ومعهد الدول الجزرية والصغيرة في مالطة، مجموعة من المنشورات عن هذا الموضوع. كما وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة عمل استراتيجية بشأن المياه البلدية المستعملة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية، في إطار برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية. ويجري الإعداد لتنظيم اجتماعات استشارية إقليمية في منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ بشأن التعاون للقيام بأعمال مبتكرة في مجال المياه البلدية المستعملة.

١٥ - ومن خلال مشروع ''إدارة النفايات الصادرة عن البواخر'' التابع لمرفق البيئة العالمية، تعاونت كل من أنتيغوا وبربودا ودومينيكا وسانت لوسيا وغرينادا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس بتحسين جمع الفضلات ومعالجتها والتخلص منها. وقد أنشأت كل منها مرافق لجمع فضلات الموانئ وتعاونت على وضع إطار قانوني موحد للإدارة الإقليمية لفضلات البواخر.

٤ - الموارد الساحلية والبحرية

١٦ - تواصل مبادرة الأقاليم الساحلية والجزر الصغيرة، التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمرها العام، أنشطتها المعنية بالعيش المستدام في الجزر، والتخطيط للخطوط الساحلية المتغيرة، والمعرفة التقليدية والممارسات

الإدارية، وتخفيف وطأة الفقر وتأمين المياه العذبة. وتقدم اليونسكو أيضا المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر برامج متواصلة من قبيل: النظام العالمي لمراقبة المحيطات؛ والتخطيط للخطوط الساحلية المتغيرة؛ والشبكة العالمية لرصد الشُعب المرجانية؛ وشبكة الإنتاجية البحرية الساحلية؛ والاتصال والتعليم من أجل التنمية الساحلية المستدامة.

١٧- وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، وقّع كل من برنامج البحار الإقليمية لمنطقة شرق أفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة هلسنكي لحماية البيئة البحرية لبحر البلطيق ترتيبا خلال المنتدى البيئي الوزاري العالمي (ملمو، السويد). وبموجب هذا الترتيب، سوف تدعم لجنة هلسنكي اتفاقية نيروبي وذلك بالقيام بدور سفير النوايا الحسنة لأعمالها وبتقديم المساعدة التقنية لأعضائها من الدول (التي تضم جزر القمر وموريشيوس وسيشيل). ويحدد الترتيب ثلاثة مجالات ذات أولوية: إدارة مياه المجارير، بما في ذلك التدريب على كيفية صيانة محطات معالجة مياه الفضلات وإدارتها وتمويلها؛ وصياغة بروتوكول معني بالمصادر الأرضية للتلوث؛ وتبادل الخبرات بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما في ذلك بناء القدرات.

١٨ - وقد تم الشروع في تقييم بيئي متكامل للمناطق البحرية والساحلية للبحر الكاريبي بالتعاون مع مركز هندسة الخلجان والسواحل وإدارتها بيئيا، في كوبا، في إطار عملية التوقعات البيئية في منطقة البحر الكاريبي. وهذا التقييم امتداد لثلاثة تقييمات لحالة البيئة في البحر الكاريبي وغرب المحيط الهندي وجزر المحيط الهادئ قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونسقها على التوالي مركز جامعة جزر الهند الغربية للبيئة والتنمية، ولجنة المحيط الهندي، والبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وقد شرع في إعداد التقارير الثلاثة دون الإقليمية للتوقعات البيئية بمناسبة الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة. وسيشرع في الدراسة البحرية والساحلية في أواخر سنة ٢٠٠٠ وستدرج في عملية التوقعات البيئية العالمية.

١٩ - وفيما يتصل بالمشاريع، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بدور تنسيقي إقليمي في مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية لإصلاح الخلجان الملوثة يهتم بإصلاح مرفأ كينغستون في جامايكا وخليج هافانا في كوبا. وسينفذ البرنامج على امتداد خمس سنوات وسيحتاج إلى استعمال مكونات نزع المغذيات في المرافق الجديدة لمعالجة مياه المجارير التي سيتم تشييدها في الخليجين. وكجزء من المشروع سيتم تنظيم دورات تدريبية مختلفة عبر الإقليم تعنى بتكنولوجيا معالجة مياه المجارير، مما سيتيح منفعة إقليمية أكبر لجميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

٢٠ - ويُعد الاستغلال المفرط للموارد الساحلية، والتدهور البيئي، والتلوث البري المنشأ أخطارا متنامية في جزر المحيط الهادئ. ويقوم مرفق البيئة العالمية في جزر كوك، وفيجي، وكيريباتي، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وناورو، ونيوي، وبابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو بتمويل مشروع ينسقه برنامج منع تلوث المحيط الهادئ معنون تنفيذ البرنامج العملي الاستراتيجي للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، يسعى إلى المحافظة على إمدادات المياه العذبة والموارد البحرية وحمايتها. وتشمل الأنشطة الأخرى مشروع التخطيط لاحتمالات الانسكاب النفطي، التابع لجزر غرب المحيط الهندي، في جزر القمر وموريشيوس وسيشيل.

٥ - الموارد من المياه العذبة

٢١ - تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة معالجة هذا المجال ذي الأولوية من خلال برنامجين هما

دراسات تغذية وتلوث المياه الجوفية ومعرفة المجتمع المحلي بالموارد من المياه.

٢٢ - وقد أعدّ برنامج الأمم المتحدة للبيئة كتاباً مرجعياً عن التكنولوجيا البديلة لزيادة المياه العذبة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - الموارد البرية

٢٣ - أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عن تنظيم أو الدعوة إلى عقد سلسلة من المؤتمرات والمبادرات الإقليمية والدولية لكي تعالج على وجه التخصيص مشاكل مشتركة بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في قطاع الزراعة ولتسهيل الاتصالات وتبادل الآراء. وعُقد أيضاً عدد من الاجتماعات والحلقات الدراسية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ والبحر الكاريبي تناولت مسائل معيّنة، كمراقبة نوعية الغذاء وتنفيذ معايير دستور الأغذية وآثار اتفاقات جولة أوروغواي. وأعدّت الفاو مؤخراً مشروع استراتيجية إقليمية لتنمية الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي وبرنامجاً إقليمياً للأمن الغذائي. وعُرضت الوثيقتان على منتدى منطقة الكاريبي (كاريفوروم) ومنتدى منطقة جنوب المحيط الهادئ على التوالي في أيار/مايو ١٩٩٩ وحزيران/يونيه ١٩٩٩. وواصلت الفاو جهودها لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنمية قدراتها في الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك، ونظّمت مؤتمرا وزاريا خاصا معنيا بالزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في شهر آذار/مارس ١٩٩٩، حضره مندوبون عن ٨٥ دولة عضو في الفاو، بما فيها ٢٩ دولة جزرية صغيرة نامية. وكان الهدف الرئيسي وضع خطة عمل تتألف من برامج/مشاريع لدعم تنمية الزراعة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأيد مجلس الفاو خطة العمل في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٩ التي عُرضت بعد ذلك على الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة.

٢٤ - وفي ميدان التجارة الزراعية الدولية، دعّمت الفاو مكتب الاتصال التابع لها في جنيف وأنشأت موقعاً خاصاً على الإنترنت يتضمن جميع المعلومات اللازمة والمحدّثة، وباشرت بتنفيذ برنامج تدريبي واسع النطاق بغية مساعدة البلدان النامية وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري لهذا الغرض عقد سلسلة من حلقات العمل دون الإقليمية: في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لجزر المحيط الهادئ وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ لمنطقة البحر الكاريبي. وستشارك دول جزرية صغيرة نامية أخرى في حلقات عمل تُنظّم لمناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، قامت الفاو بأنشطة تتعلق بمشاريع وطنية في منطقة البحر الكاريبي، وبخاصة في ترينيداد وتوباغو وغيانا.

٧ - الموراد من الطاقة

٢٥ - واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنفيذ مشاريع تعاون تقني في بلدان جزرية صغيرة نامية مختلفة. ففي جزر سليمان، نفّذت الإدارة مشروعاً يتعلّق بالنظم المنزلية للطاقة الشمسية يرمي إلى تزويد ٥٦ منزلاً ومدرستين في قرية ماكاروكا بالخدمات الكهربائية الأساسية. وتضمّن أيضاً جهوداً تهدف إلى إطلاع الناس على خطط تسديد الفواتير وتحديد متطلبات التدريب ومنهاجيته والتنسيق مع الوكالات الحكومية. وفي سانت لوسيا، أنجزت الإدارة في عام ١٩٩٩ مشروعاً فلطائياً ضوئياً ساعد على إيصال الكهرباء إلى مواقع كان يصعب وصلها بشبكة الكهرباء. وفي موريشيوس، تعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع شركة Outer Islands Development Corporation في مشروع شبكة فلطاضوئية يرمي إلى تزويد ١٥ منزلاً في جزيرة أغاليغا المرجانية

بالكهرباء. ومن المقرر أن يغطي المشروع ١٥ منـزلاً إضافياً حديث البناء. وفي ولاية بوهنباي في ميكرونيزيا، تنفّذ الإدارة حالياً مشروعاً يتضمن تزويد بعض المناطق التي لم تصل إليها الكهرباء بنظم فلطائية ضوئية شمسية. وفي جزر مارشال، تنفّذ الإدارة مشروعاً فلطائياً ضوئياً شمسياً لتزويد المراكز الصحية في الجزر البعيدة بالكهرباء. وتنوي تنفيذ مشروع بياني عملي في فيجي يقوم على توليد الكهرباء عن طرق تسخير الطاقة التي تولدها أمواج المحيط. والموقع المحتمل لهذا المشروع هو قرية موالي التي تقع في الطرف الجنوبي من جزيرة كادافو. وتنشط الإدارة أيضاً في بابوا غينيا الجديدة. فبعد الزيارة التي قام بها فريق تحديد المشاريع لمضبة ماناغالس في محافظة أوري، صُمّم مشروع لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية بحفز تنمية موارد الطاقة المائية القليلة في المنطقة وبإدخال نظم الفلطائية الضوئية الشمسية إلى مواقع منتشرة لأغراض الإضاءة والتعليم والاتصالات وحفظ الأدوية. وعلاوة على ذلك، تنظّم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة حلقة عمل عن الطاقة في ميدان التنمية المستدامة، مبادرة لبناء القدرات، تحضيراً للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة. وستُعقد حلقة العمل في قبرص في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٢٦ - ويواصل برنامج اليونسكو العالمي للطاقة الشمسية معالجة مشاكل الطاقة في البلدان الجزرية الصغيرة بغية تنمية الطاقة الشمسية والمتجددة للتخفيف من الاعتماد على النفط المستورد بتكلفة عالية.

٢٧ - ويساعد مرفق البيئة العالمية جامايكا والرأس الأخضر وموريشيوس على تخفيف اعتمادها المفرط على الوقود الأحفوري بواسطة مشاريع تشجع على استعمال معدات فعّالة من حيث الطاقة، وتنمية القدرة المحلية على توريد وتركيب نظم الفلطائية الضوئية، وتطبيق إجراءات إنتاج الطاقة.

٨ - الموارد السياحية

٢٨ - عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة دراسية إقليمية عن السياحة والتنافسية المستدامتين في الجزر الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط (جزيرة كابري بإيطاليا، ١٧-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٠)، بالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة، لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالسياحة المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة (لنزاروتي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨). ويدعو البرنامج إلى استعمال أدوات عملية والتطبيق الطوعي لقواعد تهدف إلى تعزيز الأداء البيئي وتشغيل المرافق السياحية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ويتعاون البرنامج أيضاً مع المنظمة العالمية للسياحة واليونسكو لتشجيع اتخاذ مبادرات طوعية وقيام شراكات بين الأطراف ذات المصلحة في تنمية السياحة المستدامة عن طريق مبادرة منظّمي الرحلات السياحية لتنمية السياحة المستدامة (برلين، آذار/مارس ٢٠٠٠) التي أطلِقت مؤخرا.

٩ - موارد التنوّع البيولوجي

٢٩ - تواصل اليونسكو تنفيذ برنامجها الأقاليمي المعنون ''استراتيجيات التنوّع البيولوجي المتكاملة للمناطق الجزرية والساحلية'' الذي بوشر بتنفيذه في عام ١٩٩٦، والذي يهدف إلى تقديم المساعدة في وضع استراتيجيات متكاملة معنية بالتنوّع البيولوجي للتعاون الأقاليمي بين البلدان الساحلية والجزر والدعوة إلى تطبيق اتفاقية التنوّع البيولوجي. وفي هذه المناطق التي تُنفّذ فيها البرامج، تقدّم اليونسكو أيضاً المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بواسطة برنامجيها المعنونين ''الناس والنباتات'' و ''المواقع الطبيعية والثقافية للتراث العالمي''.

٣٠ - ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً المبادرة وشبكة العمل الدوليتين للشُعب المرجانية بالقيام بأنشطة رائدة في مناطق البحر الكاريبي وشرق أفريقيا وشرق آسيا لتحديد أمثلة ناجحة عن حماية المحميات البحرية، بما في ذلك المواقع البيانية العملية وتحليل الشُعب المرجانية المعرضة للخطر وأفضل ممارسات الإدارة. وأجريَ تقييم ورصد للشُعب المرجانية في معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وستُدرج النتائج في تقرير الشبكة العالمية لرصد الشُعب المرجانية، مما سيساعد على تحديد مناطق التدخل الرئيسية. ووفّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة التدريب لمديري المحميات البحرية في أنتيغوا وبربودا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وجامايكا وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وكوبا، شمل جميع أوجه إدارة هذه المحميات والقيام بأنشطة التدريب المحلية لزيادة المعرفة والمهارات. وعلاوة على ذلك، يجري حالياً إنشاء صندوق صغير للمحميات البحرية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة. ويُنظر أيضاً في مشروع اقترحه مرفق البيئة العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحرالكاريبي لمعالجة المشاكل المتعلقة بفقدان التنوّع البيولوجي.

٣١ - وموّل مرفق البيئة العالمية مشاريع في بلدان مختلفة. ففي كوبا، ونظراً للأعداد الكبيرة من الأنواع المستوطنة في النظم البيئية البحرية والساحلية المتنوعة، نُفّذ مشروع لحماية التنوّع البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في منطقة سابانا كاماغي. وفي الجمهورية الدومينيكية، أشرك مشروع للحفاظ على التنوّع البيولوجي وإدارة المنطقة الساحلية الأطراف المحلية ذات المصلحة في وضع نموذج لإدارة منطقة ساحلية وتطبيقه. ونُفّذت مشاريع أخرى لإعادة التنوّع البيولوجي والحفاظ عليه في موريشيوس وسيشيل وجزر القمر و١٥ بلداً في منطقة جنوب المحيط الهادئ وبابوا غينيا الجديدة. وإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأنشطة التمكينية الذي ينفّذه مرفق البيئة العالمية يدعم الالتزامات الوطنية المتعلقة باتفاقية التنوّع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية تقريباً. والدول الجزرية الصغيرة النامية المشاركة أنجزت أو هي بصدد إنجاز استراتيجياتها المتعلقة بالتنوّع البيولوجي وخطط العمل والاتصالات الوطنية فيما يرتبط بهاتين الاتفاقيتين.

١٠ - المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

٣٢ - وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً رائداً يركّز على تعزيز القدرة الوطنية في دول جزرية صغيرة نامية مختارة لدعم النمو المتسارع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتدعيم مقدرتها على التنافس دولياً بغرض تسهيل إندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي سياق دعم اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة عن طريق صندوق بناء القدرات للقرن ٢١، وفي إطار برنامج الشبكة المستدامة، لتدعيم القدرات الوطنية على وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها. وقدّم البرنامج أيضاً عن طريق مرفق البيئة العالمية المساعدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوّع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، تواصل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها جهة التنسيق التي عينها البرنامج الإنمائي لمتابعة برنامج عمل بربادوس، تقديم العون لوضع برامج المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتدعم مشاركة المدرّبين في دورات تدريبية في مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في مدينة تورينو.

٣٣ - وفي منطقة البحر الكاريبي، قدّمت منظمة الصحة العالمية المساندة التقنية وشاركت مشاركة نشطة في لجنة إدارة مشروع صُمّم لدعم تحديث الأنظمة الإدارية والقانونية

في دول وأقاليم البحر الكاريبي من أجل التنفيذ الفعلي لمذكرة التفاهم الكاريبية بشأن رقابة دولة الميناء التي وُقّعت في بربادوس في شهر شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي منطقة المحيط الهادئ، بدأت المنظمة بتنفيذ مشروع يرمي إلى تقديم الدعم المؤسسي لتحديث برامج التدريب البحرية وإقامة أنظمة للامتحانات ومنح الشهادات تماشياً مع اتفاقيات منظمة الصحة العالمية ذات الصلة. ونُفّذ مشروع آخر لتحديث القانون البحري في منطقة جنوب المحيط الهادئ بغية توفير وسائل قابلة للتطبيق للبلدان الجزرية لكي تفي بالمتطلبات الجديدة للاتفاقيات الدولية. وفي منطقة المحيط الهندي، أفادت المنظمة البحرية الدولية بأن ملديف شاركت في مشاريع إقليمية جارية، كتحديث الإدارات البحرية الوطنية لتنفيذ معايير المنظمة البحرية الدولية تنفيذاً فعلياً؛ ودورات تدريبية إقليمية للمفتشين المعنيين برقابة دولة الميناء؛ وحلقات عمل إقليمية عن مرافق الاستقبال المرفئية وخطة للطوارئ لمواجهة الانسكابات النفطية؛ وتنمية قدرات دول العَلَم ودول الميناء في منطقة المحيط الهندي.

٣٤ - وفي كوبا، باشرت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنفيذ برنامج متكامل لدعم الاستراتيجية الوطنية المعنية بالتنافسية الصناعية، يهدف إلى تقديم المشورة لقدرات السياسات الصناعية والدعم الوطني وكفالة الاستخدام الفعال لموارد الطاقة. وتمّ التوصّل إلى ترتيبات عمل فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكوبا واليونيدو لكفالة سبل للتنسيق والتعاون، مع التركيز بشكل خاص على جمع أموال إضافية. وفي جامايكا، باشرت اليونيدو بتنفيذ مشروع معنون ''تدعيم تنافسية قطاع التصنيع في جامايكا، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - المرحلة الثانية''. ويرمي هذا المشروع الواسع النطاق إلى زيادة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويجري حالياً تقييم الأثر في نهاية المرحلة الثانية.

٣٥ - ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة، جرى تدعيم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لشعبة التنمية المستدامة، بتعيين مستشار أقاليمي. وعلاوة على ذلك، فإن النقل المقترح لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سيعزز الجهود المبذولة ويسهّل جمع المعلومات ونشرها. وقدّمت حكومتا إيطاليا والنرويج التمويل اللازم لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلن مانحون آخرون عن دعمهم لها. وستتعاون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضاً مع برنامج المساعدة التقنية الذي تنفّذه سنغافورة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك بتسهيل تبادل المعلومات عن طريق شبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وبغرض تحقيق نقلة استراتيجية وشاملة لتلبية احتياجات البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، أطلق مرفق البيئة العالمية مبادرة تنمية القدرات. وهي عبارة عن عملية تخطيط استشارية مدتها ١٨ شهراً يُفترض أن تؤدي إلى وضع استراتيجية شاملة وخطط عمل تشغيلية متعددة السنوات لمساعدة البلدان التي يحق لها الاستفادة من مرفق البيئة العالمية على تعزيز قدراتها لمواجهة التحديات التي تطرحها الإدارة البيئية العالمية في مجالات التنوّع البيولوجي وتغيّر المناخ وتدهور التربة. وتقوم هذه المبادرة حالياً بتقييم احتياجات بناء القدرات للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١ - النقل والاتصالات

٣٧ - تواصل منظمة الطيران المدني الدولي تنظيم سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية لمساعدة الدول على تنفيذ اتفاقية الطيران المدني الدولي، والوفاء بشروط الإبلاغ الإحصائي التي تنص عليها المادة ١٥ من تلك الاتفاقية. وتتلقى البلدان الجزرية الصغيرة النامية دعما عن طريق برنامج التعاون التقني لمنظمة الطيران المدني الدولي، لا سيما

عن طريق مشروع خدمة مشتريات الطيران المدني. ويجري حاليا شراء معينات الملاحة (معدات قياس المسافات بموجات الراديو الوحيدة الاتجاه ذات التردد العالي جدا) لمطار برايا الدولي الجديد في الرأس الأخضر. وستتوسع مرافق الشحن الجوي في مطار غرانتلي آدام الدولي في بربادوس في إطار برنامج التعاون التقني لمنظمة الطيران المدني الدولي.

١٢ - تنمية الموارد البشرية

٣٨ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا سيما الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بالتعاون مع حكومة سنغافورة، تدريبا في سنغافورة للمشرفين على التكنولوجيا البيئية والإدارة والاتصالات وخدمات البناء وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الطيران المدني في منطقة البحر الكاريبي.

٣٩ - وذكرت المنظمة البحرية الدولية أن برنامجها للتعاون التقني لتلك المنطقة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ يشدد على تنمية الموارد البشرية. وقد أمكن تأمين تمويل جزئي للبرنامج، وبدأت المنظمة وضع أنشطة المشاريع بمساعدة لجنة المحيط الهادئ وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ.

٤٠ - ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المعهد الكاريبي للموارد الطبيعية ومركز المعلومات والإدارة والتعليم البيئي في كوبا، وثيقة مشروع تحدد الاحتياجات التعليمية والتدريبية في المنطقة الكاريبية، في مجالات التدريب المهني، والتعليم النظامي، ووسائط الإعلام، والتدريب المجتمعي. وسيبدأ تنفيذ المشروع في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ بمجرد توافر الأموال.

١٣ - التنمية الاجتماعية والثقافية

٤١ - تواصل اليونسكو إجراء مشاورات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التنمية الاجتماعية والثقافية. وبدأت بنجاح أولى عمليات التشاور ''التركيز على منطقة المحيط الهادئ'' و ''التركيز على منطقة البحر الكاريبي'' في مقر اليونسكو يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على التوالي. ويتمثل الهدف عموما في تلبية احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية والتعاون معها في وضع جداول الأعمال الخاصة بها للسلام والتنمية، في مجالات اختصاص اليونسكو. وفي إطار هيكل ''التركيز على منطقة المحيط الهادئ'' وكجزء من الاستراتيجية دون الإقليمية، أدرج في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ مشروع مشترك بين القطاعات معنون ''التنمية البشرية من أجل ظروف معيشة مستدامة في منطقة المحيط الهادئ''. وبالمثل، أدرج مشروع مشترك بين القطاعات ''الشعب الكاريبي: فسيفساء الماضي ونسيج المستقبل: المشروع الخاص للتنمية البشرية من أجل معيشة مستدامة في منطقة البحر الكاريبي''، قدمته المنطقة الكاريبية دون الإقليمية عند افتتاح الحدث ''التركيز على منطقة البحر الكاريبي''. ونظمت اليونسكو أيضا محفل المحيط الهندي لعام ٢٠٠٠، في موريشيوس من ٢٩ إلى ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩. وكان الهدف من تنظيم المحفل هو السعي إلى تمكين البلدان المشاركة والمنظمات الدولية ودون الإقليمية من إقامة تعاون أكثف ووضع استراتيجية إقليمية مشتركة لتحديد بعض المشاريع الوطنية ودون الإقليمية لإدراجها في برنامج اليونسكو. ووقّع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ اتفاق تعاون بين اليونسكو ولجنة المحيط الهندي.

١٤ - مؤشر الضعف

٤٢ - حثت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٤/٥٤ المنظمات الدولية ذات الصلة مثل الأمانة العامة للأمم المتحدة والأونكتاد على التعجيل بإنجاز عملها المتعلق بإعداد مؤشر للضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٣ - وكثَّفت المنظمات جهودها لجمع البيانات ذات الصلة المتعلقة بمختلف معايير أو جوانب الضعف. ففي عمل لجنة السياسات الإنمائية، مثلا، شُدد على أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل. والعديد من البلدان الموجودة على قائمة اللجنة لا يشملها عمل أمانة الكمنولث، أو مصرف التنمية الكاريبي أو جامعة الأمم المتحدة. ولا تتوفر بيانات شاملة عن جميع البلدان ذات الصلة. ونجح مصرف التنمية الكاريبي، نظرا لولايته الإقليمية، في جمع بيانات عن عدد من الاقتصادات الكاريبية التي لا يشملها عمل لجنة السياسات الإنمائية أو أمانة الكمنولث. ونظرت لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية إلى حد الآن في حالة أربع دول جزرية نامية؛ منها ساموا وتوفالو اللتان لا يشملهما عمل مصرف التنمية الكاريبي أو جامعة الأمم المتحدة، ولا تدخل توفالو في نطاق عمل أمانة الكمنولث.

٤٤ وأكملت لجنة السياسات الإنمائية صيغة من مؤشر الضعف الاقتصادي يشمل ١٢٨ بلدا. ويحدد المؤشر ثلاثة جوانب رئيسية للضعف الاقتصادي: حجم الاقتصاد وهيكله؛ والهشاشة أمام الصدمات التجارية الدولية؛ والهشاشة أمام الكوارث الطبيعية. وأكمل مصرف التنمية الكاريبي صيغة من مؤشر للضعف الاقتصادي يشمل ٩٥ بلدا، لاستعماله في إبراز جانب هام من التحدي الإنمائي الذي يواجه البلدان الكاريبية النامية. ويحدد المؤشر الذي وضعه المصرف خمسة عوامل: هي البعد والتبعية في مجال الطاقة؛ وتركيز الصادرات؛ وتوجه الصادرات ومقاصدها؛ والاعتماد على التمويل الخارجي؛ والهشاشة أمام الكوارث الطبيعية. وأكملت أمانة الكمنولث صيغة من مؤشر للضعف الاقتصادي يرمي إلى قياس الضعف كميا ليكون وسيلة لتحديد أقل الدول النامية نموا، وأداة عملية لتحديد مدى استحقاق الدول الصغيرة للمعاملة التفضيلية من طرف المجتمع الإنمائي الدولي. ويعتبر هذا المؤشر تقلب الدخل وقدرته على الصمود أمام الصعوبات البعدين الأساسيين للضعف.

٤٥ - وأكمل معهد الدراسات المتقدمة بجامعة الأمم المتحدة صيغة من مؤشر الضعف الجغرافي يشمل ١٠٠ بلد نام، يمكن استعماله كإضافة لقياس الضعف الاقتصادي، والهدف الرئيسي من هذا المؤشر هو قياس الضعف الجغرافي مع مراعاة الدول الجزرية الصغيرة النامية مراعاة خاصة. وميزت نتائج مؤتمر بربادوس بين الهشاشة الإيكولوجية والضعف الاقتصادي. وطبقت عدة منظمات ذلك التمييز. وأكملت أمانة الكمنولث عملها بشأن صيغة لمؤشر إنمائي لتطبيقه على الدول الجزرية والدول النامية وجمَّعت صيغا فرعية بشأن ١١١ بلدا. واختيرت ستة مؤشرات لتعكس الضغوط التي تتعرض إليها البيئة الطبيعية: المعدل السنوي لإزالة الغابات في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠؛ والكثافة السكانية بالنسبة لمساحة اليابسة؛ والاستهلاك السنوي للماء كنسبة مئوية من مجموع الموارد المائية في الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠؛ ونسبة طول السواحل إلى مساحة اليابسة؛ ونسبة الأصناف المهددة إلى مساحة اليابسة؛ ونسبة مجموع عدد الكوارث الطبيعة إلى مساحة اليابسة، في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦.

٤٦ - وتشدد لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية على ضعف البيئة نفسها أمام كل من المخاطر البشرية والطبيعية. وحددت اللجنة ثلاثة جوانب للضعف البيئي: مستوى المخاطر (أو الضغوط) المحتملة التي تؤثر على البيئة؛ وقدرة البيئة على التصدي للمخاطر، أو الضعف المتأصل؛ ومستوى تدهور النظم الإيكولوجية، أو القدرة المتأصلة على التصدي للمخاطر. وأنتجت الفرقة العاملة للمحفل الاقتصادي العالمي مؤشرا تجريبيا لقياس الاستدامة، بالتعاون مع مركز يال للقانون والسياسات البيئية، في جامعة يال، ومركز شبكة المعلومات الدولية لعلوم الأرض، وجامعة كولومبيا.

٤٧ - وإضافة للأعمال المذكورة أعلاه في مجال وضع المؤشرات، قام الأونكتاد بأعمال عن الضعف الاقتصادي لبلدان معينة، وبدأت عملية بإشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاستكشاف ضعف البلدان أمام تغير المناخ. ويتضمن عمل الأونكتاد لدعم برنامج عمل بربادوس إجراءات لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة، ترمي إلى تقديم الدعم إلى تلك البلدان في سعيها إلى تحقيق المزيد من اعتراف المجتمع الدولي بأسباب الضعف الاقتصادي المتصلة بالعوائق التي تواجهها؛ وبحوثا وتحليلات لتعميق الوعي بمسائل خاصة تهم تلك الدول وإمكانية الاستجابة لتلك القضايا في سياق تحرير التجارة وعولمتها؛ وتقديم مساعدة تقنية مباشرة إلى فرادى الدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الإقليمية في مختلف المجالات التي لها صلة بهذه المواضيع. وأعد الأونكتاد سمات ضعف قطرية محددة لكل من الرأس الأخضر، وملديف، وساموا، وفانواتو، كما طلب مدخلات لاستعمالها في استعراض لجنة السياسات الإنمائية لقائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠. وقدم الأونكتاد أيضا مساعدة إلى تحالف الدول الجزرية الصغيرة في إعداد الدورة العاشرة للأونكتاد (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، لا سيما عن طريق ورقة معنونة ''الدول الجزرية الصغيرة النامية: نظرة عامة عن القضايا وجدول الأعمال المقترح للتغلب على الضعف''. وإضافة إلى الاشتراك في أعمال أمانة الكمنولث/القوة العاملة المشتركة للبنك الدولي بشأن الدول الصغيرة، يقوم الأونكتاد بإعداد منشور معنون ''الدول الجزرية الصغيرة النامية: قضايا الضعف والفرص الاقتصادية الجديدة''.

٤٨ - ومثلما ذكر أعلاه، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية تقييم للضعف أمام تغير المناخ، بتنظيم حلقة عمل دولية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وترمي العملية إلى التأكد من أن منهجيات تقييم الضعف أمام الأضرار التي يحدثها تغير المناخ والتكيف مع آثار ذلك التغير، بما في ذلك مؤشر الضعف، تلبي احتياجات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وتتناول التزام البروتوكولات اللاحقة، وتسهم في تقدم أعمال مرحلة التكيف الثانية في مرفق البيئة العالمية. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا وضع مؤشر للضعف البيئي. وقد اشترك في الإشراف على الاجتماع الدراسي بشأن مؤشر الضعف البيئي في فيجي (من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) وعقد اجتماعا للنظر في توسيع المؤشر الذي وضعته لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجغرافية التطبيقية لمناطق أخرى ذات جزر صغيرة.

٤٩ - قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مؤخرا مساعدة مباشرة لثلاث دول جزرية صغيرة نامية في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ عن مواضيع ذات صلة بسياسات التجارة والاستثمار وفعالية التجارة ومدى تنافسية قطاع الصناعات التحويلية وتطوير الخدمات المالية الدولية. وقدم مساعدة أيضا للدول الجزرية الصغيرة الخمس الأقل نموا في المحيط الهادئ (كيريباتي، ساموا، جزر سليمان، توفالو، فانواتو)، من خلال التعاون مع منبر الأمانة، في إطار إعدادها لتنظيم اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية في الإطار المتكامل من أجل التنمية التجارية لأقل البلدان نموا ولمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا (أيار/مايو ٢٠٠١).

باء - المستوى الإقليمي

١ - المنطقة الأفريقية

٥٠ - ركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا جهودها على السكان والبيئة الطبيعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية بمساعدة المسؤولين الوطنيين بنصائح عن تحليل البيانات والبحوث وبمعاونة البلدان على إعداد وثائق خطط ومشاريع لتمويل التعداد الرسمي القادم للسكان والمساكن. وتجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا دورات دراسية تدريبية عن تحليل بيانات التعداد. وبصفة عامة تقوم اللجنة

بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بأنشطة عامة وببعثات ميدانية عن المسائل السكانية.

٢ – منطقة البحر الكاريبي

٥١ – كرّست اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأنشطة التي عُهدت إليها عملا بالقرار ٥٤/٢٢٤، لتقديم معلومات وتبادل وجهات نظر مع الدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية وإدراج دعم الوكالات الإقليمية الأخرى لبرنامج عمل بربادوس وتنفيذه. وعقدت اللجنة أيضا اجتماعات إقليمية بتركيز خاص على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل الأنشطة المتوقعة حاليا في إطار تنفيذ برنامج العمل استعراضا شاملا نهائيا لبرنامج العمل، سيأخذ في الاعتبار المقرر الذي اتخذ في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة. ويتضمن برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، الإعداد لاجتماع للسلطات الحكومية لوضع خطة للأنشطة دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي إثر تقييم تنفيذ برنامج العمل.

٥٢ – أفادت الجماعة الكاريبية بأنه تم اتخاذ إجراءات محددة في عدة مجالات لتعزيز برنامج العمل. ولمعالجة مسألة تغير المناخ، تعمل البلدان الإثنا عشر الأعضاء في الجماعة حاليا ضمن جملة أمور، في تنفيذ مشروع إقليمي ”التخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ العالمي“، الذي سيكتمل في عام ٢٠٠١. والغرض الأساسي من هذا المشروع هو دعم البلدان الكاريبية في الإعداد للتغلب على الآثار الضارة لتغير المناخ العالمي من خلال تقييم درجة الضعف، وتخطيط التكيف وبناء القدرات. وتدرس المنطقة أيضا إنشاء مركز كاريبي يركز كلية على معالجة المشاكل الخاصة المرتبطة بتغير المناخ العالمي. وفي مجال موارد الطاقة، يقوم النظام الكاريبي للمعلومات المتعلقة بالطاقة الآن بوضع نهج إقليمي للتغلب على العوائق التي تؤثر بشدة على قدرة المنطقة على السعي إلى الاعتماد على الذات. بالإضافة إلى ذلك، نظمت الجماعة الكاريبية من خلال معهد الصحة البيئية لمنطقة البحر الكاريبي، من بين أنشطة أخرى، عددا من الاجتماعات التشاورية وحلقات العمل التدريبية عن الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

جيم – المستوى الوطني

١ – البلدان الأفريقية

٥٣ – تشارك موريشيوس على الصعيدين الوطني والإقليمي معا في تنفيذ برنامج عمل بربادوس. ويشترك البلد في جميع جوانب العمل الجاري في إطار لجنة المحيط الهندي. ومجالات الاهتمام في هذا العمل هي إدارة الموارد البحرية والساحلية وإدارة الموارد من المياه العذبة. وقد قدمت حكومة موريشيوس تقريرا عن تنفيذ المشاريع البيئية التابعة لبرنامج الاستثمار البيئي الأول. وقد أعدت أيضا مخططا في إطار استراتيجياتها البيئية الوطنية للعقد القادم (٢٠٠٠-٢٠١٠) يتوافق مع متطلبات جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج العمل. وتم تحديد حوالي ١٩ برنامجا بيئيا من بينها ٧٠ مشروعا تقريبا ستنفذها مختلف الوزارات والمنظمات.

٢ – بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط

٥٤ – أفادت حكومة قبرص عن توليها عملية منهجية لجعل سياستها البيئية وتشريعاتها البيئية متناغمة مع تلك التي يتبعها الاتحاد الأوروبي. ووافق مجلس الوزراء على خطة عمل لحماية البيئة، كما تم وضع عدد من التدابير القانونية والإدارية والمؤسسية والتقنية كجزء من سياسة بيئية شاملة. وتعتبر خطة العمل وثيقة الحكومة للسياسة البيئية الرسمية. وتتعامل هذه الوثيقة مع مسائل التكامل الأفقي مثل الصكوك المالية، والمعلومات، البحوث، والمشاركة ومع مسائل تبحث في مجالات السياسة البيئية العامة وحماية المياه وإدارتها وإدارة النفايات والإشعاع والغلاف الجوي

والضوضاء والكيماويات والحوادث الصناعية والتقنية البيولوجية وحماية الطبيعة والحياة البرية. وقد صدّقت حكومة قبرص أيضا على كل الاتفاقيات البيئية الرئيسية. وتم إعداد (مشروع) قانون شامل لحماية البيئة بهدف الاستجابة لجزء كبير من تشريعات الاتحاد الأوروبي.

ثالثا – تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة

٥٥ – ويوجد أدناه بيان بالأنشطة المضطلع بها بشأن نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي.

٥٦ – وأفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن برنامجه لبناء القدرات في القرن ٢١ قد ساعد على تجنب ازدواجية الجهود وزيادة ترشيد استخدام المقدرات البشرية والمؤسسية من خلال إجراءات منها توفير الدعم التقني والاستشاري، لتعزيز القدرات المؤسسية للحكومات لتنفيذ التنمية المستدامة ومن خلال إنشاء آليات للمشاورات الوطنية التي تسهل المزيد من التعاون بين أصحاب المصلحة.

٥٧ – واستجابة للمقررات التي اتخذت في الاجتماع الثاني عشر لمحفل الوزراء سيتولى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنظيم ندوة قضائية من خلال مكتبه الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهدف خلق حوار فيما بين القضاة الوطنيين عن مواضيع القانون البيئي والتنمية المستدامة والوصول إلى العدالة البيئية والتقييم البيئي المتكامل على المستوى الوطني وحلقات عمل تقاريرية.

٥٨ – وبرنامج البيئية في منطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مسؤول عن تنسيق العمل الإقليمي لحماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى. وتتعلق معظم برامجه وأنشطته بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويعمل البرنامج على تعزيز وتنفيذ نهج متكامل لإدارة منطقة البحر الكاريبي الكبرى. وقد بدأ، تطوير مشروع لمرفق البيئة العالمية بصفة خاصة لمساعدة الدول الجزرية الكاريبية على توحيد إدارة المياه العذبة والموارد الساحلية. ويتضمن المشروع عدة مكونات تتعلق بالتنمية المستدامة أي التوازن بين الحماية البيئية والشواغل الاقتصادية مثل الزراعة والسياحة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا إجراءات لمعالجة المصادر البرية للتلوث البحري. ودَعَم برنامج البيئية في منطقة البحر الكاريبي بلدان منطقة البحر الكاريبي الكبرى في اعتمادها برتوكولا يتعلق بالتلوث من المصادر والأنشطة البرية (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) لاتفاقية حماية وتنمية البيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى (اتفاقية قرطاجنة) ويعمل حاليا على تطوير مشاريع وأنشطة لتنفيذه. وستعالج الأنشطة التلوث من مياه الصرف الصحي والنفايات الصناعية والتلوث الزراعي غير الثابت المصدر. ووافقت الحكومات الأعضاء مؤخرا على عرض من حكومة جزر الأنتيل الهولندية لإنشاء مركز تدريب ومعلومات إقليمي في كواراكو لاحتواء النفط المسكوب والتخطيط للطوارئ تابع للإطار المؤسسي لبرنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي والبروتوكول الملحق باتفاقية قرطاجنة فيما يتعلق بالتعاون في مكافحة انسكاب النفط في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، وفي مجال الاستجابة للطوارئ واحتواء الأضرار البيئية التي تحدث بسبب الحوادث والأحداث المتعلقة بالنقل البحري.

٥٩ – وعُقد الاجتماع العام الثاني لمنظومة الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية في آذار/مارس ٢٠٠٠ في جزر البهاما. واعترف الاجتماع بأن هدف الجمعية العامة في القرار ٢٢٥/٥٤ كان ضمان اعتماد أداة معترف بها دوليا لتعزيز الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للبيئة البحرية لمنطقة البحر الكاريبي. وأُشير أيضا إلى أن النهج الإداري المتكامل للقطاع البحري في المنطقة سيُعزز مرة أخرى من خلال العمل المتواصل للمركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على

حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري التابع للمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي سيفتتح مقره في كواراكو بجزر الأنتيل الهولندية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ كمركز نشاط إقليمي لبرنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي. وسيركز المركز على التنفيذ الفعلي لبروتوكول مكافحة انسكاب النفط الملحق باتفاقية قرطاجنة والاتفاقية الدولية المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعاون في مكافحة التلوث النفطي. واعتمد بروتوكول إضافي للاتفاقية في اجتماع آذار/مارس ٢٠٠٠ للنظر في مسألة التأهب والاستجابة وعلاقتهما بالتلوث البحري الذي تسببه المواد الخطرة والضارة. وأفادت المنظمة البحرية الدولية في الاجتماع بأن مدونة سلامة نقل الوقود النووي الإشعاعي والبلوتونيوم والنفايات شديدة الإشعاع المحمولة على متن السفن (مدونة الوقود النووي الإشعاعي)، التي اعتمدتها لجنة السلامة البحرية، بتوافق الآراء، ستصبح إلزامية بمقتضى الفصل السابع من الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وأشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاجتماع نفسه، إلى ضرورة التوفيق بين الأنشطة المتواصلة لأمانة وبلدان الجماعة الكاريبية مثل إنشاء شبكة إقليمية لرصد الموارد، مما يؤدي إلى تقديم تقارير تقييم دورية عن حالة البيئة في منطقة البحر الكاريبي. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بأنها قد أجرت مشاورات واسعة مع ممثلي الجماعة الكاريبية عن مجالات التعاون الممكنة.

٦٠ - أفادت الجماعة الكاريبية بأن منطقة البحر الكاريبي لديها عدة مبادرات لإدارة مستدامة وتعاونية للبحر الكاريبي وموارده. وتشمل برنامج منطقة البحر الكاريبي لتقييم موارد مصائد الأسماك وإدارتها، والتخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ العالمي، وشبكة الجماعة الكاريبية لعلوم المحيطات. وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون أمانة الجماعة الكاريبية مع رابطة دول منطقة البحر الكاريبي على تعزيز وضع خطة عمل لتنفيذ القرار ٥٤/٢٢٥. وتبحث الجماعة الكاريبية أيضا عن فرص لتنفيذ القرار من خلال شراكات دولية أخرى مع هيئات مثل مرفق البيئة العالمية واللجنة الأوروبية، وبرنامج البيئة في منطقة البحر الكاريبي والاستراتيجية البيئية لرابطة دول منطقة البحر الكاريبي.

٦١ - وطرحت وزارة البيئة في كولومبيا في أيار/مايو ٢٠٠٠ برنامجا وطنيا لإدارة وتنمية مستدامتين ومتكاملتين للمناطق الساحلية. وبُني البرنامج على افتراض أن التنمية المستدامة للمناطق الساحلية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال مواءمة العوامل الثقافية والاقتصادية والبيئية. ويتوخى البرنامج وضع القواعد والنظم المناسبة لتحقيق توازن بين حماية البيئة وتنمية الاقتصاد. ويشمل الهدف العام إنشاء إطار ومبادئ توجيهية لمعالجة مسألة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على الصعيد الوطني من خلال تأسيس العملية في إطار التشريع البيئي القائم.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٢ - بالرغم من أن عددا كبيرا من المنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية قد تم الاتصال بها في إعداد هذا التقرير إلا أن ردودا قليلة للغاية قد وردت. مع ذلك استمرت منظمات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ عدد من المبادرات في سياق برنامج عمل بربادوس. ويتضح من المعلومات الواردة أن التركيز يوجَّه عادة لتعزيز قدرات المؤسسات والموارد البشرية. وقد بُذلت جهود كبيرة لإعداد مؤشر ضعف للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتكثّف العمل في هذا المجال منذ تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بوضع مؤشرات للضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية (A/53/65، المرفق). وتختلف الممارسات الأخيرة فيما يتعلق بمدى تغطية البلد وعدد وأنواع المتغيرات المستخدمة ومناهج

القياس والوزن والنواحي المنهجية الأخرى. وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في تقرير لجنة السياسات الإنمائية في دورته لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٠ وأن يقدم المزيد من التوجيهات حول الموضوع حسب الاقتضاء.

٦٣ - وواضح أن هناك مجالا لتحسين التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية بشأن المهام المقررة والمهام الجارية. وقد تم تبادل الكثير من الأنشطة التي شملها هذا التقرير مع وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فقط بعد أن تم إجراؤها وبعد أن طُلبت المعلومات بصورة خاصة. ومن المتوقع أن تساعد المرحلة القادمة لشبكة الدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية تبادل المعلومات خاصة عن البرامج التي قد تكون موضع اهتمام الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٤ - وتم استلام عدد قليل للغاية من التبرعات فيما يتعلق بالقرار ٥٤/٢٢٥. وحتى الآن، توجَّه الجهود نحو وضع منهجية مشتركة لعملية الإفادة بالتقييم البيئي ونحو تعزيز نهج منسق يتعلق بمدى التأهب والاستجابة. وربما تكون هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بوسائل تنفيذ هذا البند من جدول الأعمال بما في ذلك جمع المعلومات وتقاسم المسؤولية.

مرفق

المنظمات والحكومات التي استجابت لطلب تقديم مدخلات لهذا التقرير

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة

أمانة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

مرفق البيئة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة

المنظمة البحرية الدولية

منظمة الطيران المدني الدولي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الجماعة الكاريبية

قبرص

كولومبيا

موريشيوس